

Distr.: General
17 June 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم باسم مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بشأن الوضع الحرج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الجارية غير المشروعة والآخذة في الاتساع.

وتواصل إسرائيل، دولة الاحتلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وفي تحد للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وإرادة المجتمع الدولي، حملتها الاستيطانية الاستعمارية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية وحولها، وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات التي أعلنت في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقات التي تم التوصل إليها بذلك الشأن، وخلافا لروح وأهداف عملية السلام المتجددة تلك، قام الإسرائيليون في الواقع بتصعيد القيام بهذه الأنشطة غير المشروعة في الفترة الأخيرة.

وفي الأشهر العديدة الماضية، طرحت إسرائيل عطاءات لبناء وحدات جديدة في المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وتواصل تشييد المستوطنات غير المشروعة والتوسع فيها، وبناء طرق فرعية لخدمة تلك المستوطنات والإبقاء على المواقع الاستيطانية الأمامية. وفي نفس الوقت، تواصل دولة الاحتلال بطريقة غير مشروعة تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، وهو ما يرتبط بصورة معقدة بأنشطتها الاستيطانية الاستعمارية، ويخدم، في جملة أمور، زيادة تعزيز المستوطنات وتسهيل توسيعها ومحاولات ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية كأمر واقع.

وتواصل إسرائيل، في هذا السياق، تنفيذ عدد آخر لا حصر له من السياسات والتدابير غير المشروعة لتقدم حملتها الاستيطانية غير المشروعة وتغيير التكوين الديمغرافي، وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتدمير



الممتلكات، بما في ذلك هدم المنازل الفلسطينية وتجريف الأراضي الزراعية، وفرض قيود شديدة وتمييزية على الإقامة ونظام للتصاريح.

وتشكل مثل هذه الإجراءات ليس فقط انتهاكات صارخة ومخالفات خطيرة للقانون الدولي، ولكنها ترفع أيضا حدة التوترات، وتزيد زعزعة الوضع المهش على أرض الواقع وتؤثر بصورة سلبية للغاية على عملية السلام التي تشمل الجانبين. وفي الواقع، فإن هذه السياسات والأنشطة الإسرائيلية غير المشروعة تدمر التواصل الإقليمي وتكامل ووحدة الأراضي الفلسطينية، وتقوض بشدة احتمالات إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومتواصلة جغرافيا وبالتالي تهدد احتمالات تحقيق تسوية عادلة ودائمة وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

ويؤكد أعضاء حركة عدم الانحياز مجددا إدانتهم لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ويشددون على مخاطر استمرار مثل هذه التدابير الإسرائيلية غير المشروعة والمتفردة، ويحث أعضاء حركة عدم الانحياز، في هذا الصدد، مجلس الأمن على أن يضع في الاعتبار سلطته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين، عند معالجته لهذه المسألة الحيوية بجدية.

وقد اتخذ مجلس الأمن في الماضي مواقف واضحة وقوية في استهجانه للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ودعوته إلى وقف تشييد المستوطنات وتفكيك المستوطنات التي أقيمت بالفعل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي ضوء الحالة الخطيرة على أرض الواقع والوضع الحرج لعملية السلام، فإنه يتعين على المجلس أن يتناول بطريقة واضحة وجدية معالجة هذه المسألة بمطالبته بالاحترام الواجب للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، واحترام جميع قرارات المجلس ذات الصلة، وإعادة تأكيد مطالبه بأن توقف إسرائيل، دولة الاحتلال، فورا وبصورة تامة، جميع عمليات تشييد المستوطنات وتوسيعها وتخطيطها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو مالبيرا دياز

الممثل الدائم

رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز